

التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر

أ. عرار سامية - قسم علم النفس
أ. جرادي حفصة - قسم علم الاجتماع
جامعة الأغواط

تمهيد :

لن نتكلم جزافا إذا قلنا أن حياة الإنسان عبارة عن سلسلة من التوجيهات تفرضها طبيعة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها وظروف البيئة التي نشأ فيها ونوع الثقافة التي تمارس طقوسها داخل مجتمعه ، توجيه يحذو بالإنسان إلى اختيار إن صح وقلنا اختيار حتى أبسط ما يشكل نمط حياته من لباس ومأكل وممارسات يومية ونشاط اقتصادي ومهني إلى أشكال الوعي والتفكير التي يحملها حول واقعه " فكل إنسان يتأثر بسلوك الآخرين بشكل شعوري أو لاشعوري نتيجة للعيش في جماعات كبيرة أو صغيرة من جهة ، وللعلاقات المشتركة والمتبادلة بين الشخص وغيره من الأفراد الآخرين من جهة ثانية ، ويشمل هذا التأثير جميع أنواع السلوك بما في ذلك اتجاهات الفرد وقيمه ومعايير ومفهومه لذاته " (1). فالتوجيه من خلال هذا المعنى أمر شامل وهو عملية تبدأ مع الإنسان من خلال التربية التي تلقاها داخل أسرته وتستمر معه خلال اندماجه في مجتمعه ، فتقسيم العمل في تصور دوركايم في تناوله السوسيولوجي، عند تحديد الوظائف الاجتماعية للأفراد وانتقال هذه الوظائف من الطبيعة الآلية إلى الطبيعة العضوية محور أساسي يبين ويوضح الآليات الاجتماعية التي يتم بها توجيه المجتمع للأفراد من خلال الوعي السائد فيه وبالتالي هذا الشكل الأولي ، البدائي يؤدي بنا إلى رؤية جديدة ولدتها ظروف مجتمعية جيدة تبعا لجملة التطورات التي عرفها المجتمع حتى عرف أشكالا أخرى لتنظيم الحياة الإنسانية

والعلاقات الاجتماعية وفي آلية مستجدة فرضتها التحولات المادية ثم الرمزية في المجتمعات المعاصرة والتي قولبتها التخصصات الناتجة عن التطور العلمي والصناعي وهي آلية التسيير المؤسساتي المتمثلة في التوجيه المهني ومن ثم التوجيه المدرسي - وهنا مصدر اهتمامنا - كشكل تنظيمي وتقنية لضبط توجهات الموارد البشرية في قطاع يتسم بأهميته البالغة في بناء المجتمع وتحديد قيمه ومعاييرته وهو قطاع التربية والتعليم .

1 - العلاقة بين التوجيه المدرسي والمهني :

نستطيع أن نوضح العلاقة بين التوجيه المدرسي المهني برجوعنا للوضعية التاريخية لعملية التوجيه ، فقراءتنا حول هذا المفهوم بينت أن التطور الصناعي وظهور التخصصات في ميدان العمل الذي عرفه العالم أدى إلى بروز شكل تنظيمي وآلية جديدة تقوم بمساعدة الشباب في تدريبهم على الوظائف المختلفة والحصول على العمل . فظهر التوجيه المهني بفضل فرانك بارسونز الذي يعتبر أبا للتوجيه ، حينما فتح أول مكتب مهني سنة 1908⁽²⁾،

ومن ذلك الحين عرف التوجيه المهني كخدمة منظمة تسعى لمواجهة الاحتياجات والمطالب المتزايدة للمواطن في المجتمع الصناعي ، فأصبح تكوين العاملين Recyclage للقيام بمختلف الصناعات والمهن لضمان تنمية اقتصادية ونقل نوعية في الإنتاج لزيادة مداخيل الربح هذا بالرغم من أن مبدأ التخصص وتقسيم العمل ظهرت له ممارسات واهتمامات منذ القدم ، إلا أن الاستفادة من هذا المبدأ ازدادت وتطورت بشكل كبير في الفترة ما بعد الثورة الصناعية وكنيجة طبيعية للتغيرات التي رافقت تطور أنظمة الإنتاج والتسويق⁽³⁾ فأصبح التوجيه المهني عملية مساعدة للأفراد في فهم قدراتهم وميولهم وفي اختيار الحرفة الملائمة وفي الإعداد لها والالتحاق بها والتقدم فيها⁽⁴⁾.

ومع مرور الزمن واستيعاب منطوق حاجة الصناعة والاقتصاد إلى تنوع التخصصات وتنوع الإطارات واليد العاملة وعض أن يتم تكوين العمال ظرفيا بتوجيه مهني صرف في المؤسسات الاقتصادية ذاتها انعكس الوضع على مؤسسات التعليم ليظهر بعد ذلك التوجيه المدرسي كوجه ثاني وكاستجابة للنمو المطرد للعلوم في مختلف مجالات المعرفة ، نيتم تزويد المجتمع بمختلف أنواع العمالة الفنية العالية إلى المتوسطة ، فالبسيطة تبعا لمدة ونوعية التكوين الذي تلقاه الفرد خلال مساره الدراسي وقد تنبأ فرانك بارسونز بعد أن فرض الواقع الاقتصادي في تلك الفترة التي تزامن فيها ظهور التوجيه المهني كضرورة ملحة في الحاجة إلى التعاون الوثيق بين المدرسة والبيئة .

من هذا المنطلق نرى أن التوجيه سواء كان مدرسيا أو مهنيا علاقة تكاملية حيث لا يمكن اليوم أن نتحدث عن توجيه مهني دون الرجوع إلى معيارية التصنيف الدراسي حيث أصبحت أهمية هذا النوع من التوجيه بالغة في تقسيم العمل الاجتماعي فالتوجيه المهني كان متقدما في الظهور على التوجيه المدرسي ولكن هذا الأخير أصبح ممهدا له " إذ سيؤدي شيئا فشيئا إلى التوجيه المهني ، بذلك سيتدرج التوجيه المدرسي بالفرد من مكان يصرف فيه قدراته المدرسية إلى مكان يستنفذ فيه جميع قدراته الخاصة وأخيرا يرتقي به إلى دور التخصص والمهنة المتلائمين معه أفضل ملائمة" (5).

فمن أجل اختيار مستقبل مهني سيجد كل فرد " أن مستويات التأهيل تتزايد ، كما أصبحت الدراسات ممرا إجباريا لكل المهن تقريبا بحيث لا يمكننا القيام بالاقتصاد والثقافة العامة ولا تكوين مهني مناسب بدونها إذ فعلا التطور السريع للمهن ، يلزم تطابق المهارة باستمرار مع التطورات التقنية " (6)، وعليه فالتوجيه المدرسي والمهني يلتقيان في مساعدة الأفراد على أكثر من صعيد وبأساليب تدخل متقاربة ومتحددة . كما

أن وثوق الصلة وعلاقة التكامل والاندماج تتجاوز هذا إلى مستوى الربط بين الهيئات التربوية من جهة والاقتصادية من جهة أخرى. فالتوجيه يقع داخل الأولى ويؤدي إلى الثانية وبالتالي برز كوسيلة تنسيق هامة " وأصبح ضرورة بعد أن كثرت المعارف وتشعبت العلوم وازدحمت المناهج بمختلف مواد الدراسة ، كما أنه ضرورة تملئها كثرة الوظائف الاجتماعية التي تزداد كلما تعقدت الحياة وتشعبت مطالبها وتحتم تقسيم العمل فيها ، فهو الوسيلة المثلى لتوزيع الأفراد بين أنواع النشاط المختلفة ، كما أنه أصبح نتيجة من نتائج التطور الاجتماعي والاقتصادي " (7).

(2) أهمية التوجيه المدرسي والمهني :

كثيرا ما صادفنا في قراءتنا المتعلقة بقضايا التربية والتعليم - والإشارة هنا خاصة للأعمال الأكاديمية المنجزة في الجزائر - في إشارة صريحة أن المشاكل التربوية تعود لسوء عملية التوجيه التي تعتمد على أساليب وطرق غير علمية وغير سليمة ، فمن جملة ما قرأنا نجد وجهة نظر أستاذ بمعهد علم النفس وعلوم التربية الذي يرى " أن الصعوبات الدراسية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى التسرب الدراسي لها أسباب عديدة ... ومن بينها التوجيه المدرسي غير الصحيح الذي يعتمد على الخريطة المدرسية ومعدلات التلاميذ التي تكون في غالبيتها لا تعبر عن إمكانياتهم الحقيقية مما يعطي لبعض التلاميذ الحق في الانتقال إلى الثانوي دون استحقاقهم لذلك " (8).

قد يكون هذا الكلام واقعا إذا كانت عملية القبول هي نفسها عملية التوجيه ، فالاستحقاق والارتقاء إلى الأقسام العليا لا تتحكم فيه معايير التوجيه بل تتحكم فيه معايير الانتقال التي تعمل بقاعدة توفر المقاعد الدراسية فقد يكون جملة من التلاميذ ملحمهم التربوي دال وحسن ولكن لا ينتقلون بينما قد ينتقل تلاميذ بمعدلات يحسب فيها معدل الفصل الثالث وشهادة التعليم المتوسط هذين المعدلين اللذين يدخلان في معدل

القبول ولا يتم اعتمادهما في حساب مجموعات التوجيه فأمام هذه العملية ، ووطأة توازن الخريطة المدرسية وعدم المساس بالتنظيم التربوي خاصة فيما يتعلق بمناصب الأساتذة، يبقى التوجيه في حد ذاته يعاني من معايير الانتقال ولكن رغم هذا وذلك ، فأهميه التوجيه تتجاوز هذه العوائق والصعوبات أولا لأنه أي " التوجيه يبرهن على ضرورته الملحة لكونه ضرورة اقتصادية واجتماعية "(9). و" هو أشد الوسائل مرونة وملائمة لتوفير خدمات الصقل التي تحتاج إليها التربية وهو أيضا الوسيلة الناجحة لتوفير الوقت والجهد في مجالات التعليم الهامة وهو فوق ذلك طريقه فعالة لتكامل المدرسة مع المجتمع لتحقيق أغراض مشتركة "(10).

كما أنه آلية تعمل على حل التناقض تستخدمها كل النظم التربوية لإيجاد المسالك الممكنة إلى التوافق بين قدرات التلاميذ ورغبات الأولياء التي لا يمكن بأي حال من الأحوال إسقاطها من هذا التناقض وكذلك توازن الخريطة التربوية ومن ثمة إمداد خطة التنمية الاقتصادية بكفايتها من الموارد البشرية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تكمن أهمية التوجيه أيضا في الوصول إلى بناء المشروع الشخصي المستقبلي للتلميذ " بمساعدته على النمو بشكل ايجابي في جميع المجالات والاستفادة بشكل مثالي من جميع قدراته واستعداداته الطبيعية في عمليات الاختيار وفي تبنى أسلوب يتوافق مع واقعه وطموحاته ويتماشى مع الحياة الاجتماعية " (11)، وهذا في إطار ما اصطلح عليه بتربية الاختيارات كما عبر عنها هولند (HOLLOND) أحد مؤسسي النظريات العامة للاختيارات الذي اختصر عوامل الاختيار في عوامل داخلية يكون لدور الوراثة والأصل الاجتماعي والرأسمال الثقافي أي معرفة خصوصيات التنشئة التي تلقاها التلاميذ وتركيبه بنائهم العائلي أهمية كبيرة للاختيار وعوامل أخرى خارجية تكمن في تأثيرات الوسط الاجتماعي والاقتصادي وخصوصيات سوق العمل . فبعد أن خلصنا إلى هذه النقاط نشير أن عملية التوجيه لا تبدأ في اللحظة الأخيرة من النشاط التربوي

التي يتم فيها انتقال التلاميذ وتوجيههم نحو الفروع ومخلف الشعب الدراسية من خلال انعقاد مجلس القبول والتوجيه النهائي مع اختتام السنة الدراسية ، بل هو نشاط استمراري يسعى إلى بناء مشروع التلميذ المستقبلي وتحقيق المشروع التربوي في إطار التوازن السليم ومن هنا " يصبح الاهتمام بالتوجيه وتمويله وإعطائه الأولوية عنصرا أشد إلحاحا وضرورة في كل سياسة تربوية لأنه يلعب دورا هاما في مجال الإصلاح والتطوير ولأنه يصل نتائج مراقبة عملية التطوير بين المستوى النظري في رسم السياسة التربوية ومستوى التنفيذ" (12).

3 - التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر:

انطلق التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر ضعيف البنية ، مثل ما كان حال قطاع التربية والتعليم غداة الاستقلال ، مختلا على أكثر من صعيد ، وعلى هذا الأساس ليس بوسعنا أن نتصور نظاما سليما للتوجيه ضمن نظام تربوي مختل لأن عملية " التوجيه ليست في الواقع إلا جزءا من النظام التربوي ، وليس بوسعها - نتيجة لذلك - أن تلعب دورها بكل دقة ونجاعة إلا إذا سمحت ببقية مكونات النظام التربوي بذلك " (13).

ومع أمرية 16 أفريل 1976 ، التي جاءت من أجل الإصلاح الشامل ، والتي تعد القاعدة التي أسست قطاع التعليم ، ومرجعية هامة نظمت التربية والتكوين في الجزائر ، وحددت أهداف وغايات كل مرحلة دراسية ، بمكوناتها ، وبرامجها وهياكلها ، وفروعها ، لكنها ولئن عمدت إلى سن مواد تتعلق بالتوجيه وأوكلت له مهمة ، تكييف " النشاط التربوي وفقا لقدرات التلاميذ ، ومتطلبات التخطيط التربوي ، وحاجات النشاط الوطني " (14).

بشكل عام ، فقد تركت أمر التفصيل والتعديل ، وضبط خطة العمل في الساحة التربوية حسب المستجدات ، إلى قرارات ، وتدبير مديرية التقييم والتوجيه والاتصال ،

كجهة يوكل إليها إصدار القرارات والتعليمات والقوانين الخاصة بتنظيم مسار التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر.

وقد سكتت هذه النصوص ، لأمر أو لآخر ، عن الجانب التشريعي الذي طالما نودي له ، من طرف العاملين في ميدان التوجيه ، على ضرورة ، منح القانون الأساسي الخاص بمراكز التوجيه ، وإعادة تصنيف أسلاك التوجيه ، حسب الشهادات المتحصل عليها، وفق الشروط المعمول بها ، في الوظيفة العمومي.

واقترحت هذه النصوص الرسمية ، المجال الإجرائي ، التطبيقي فقط ، فتدرج التوجيه من خلالها ، من صفة الشمولية ، والتعميم في الأهداف والوسائل والمفهوم الأحادي التوجه ، إلى طور التخصص ، والتناول الدقيق - خاصة مع الفترة الأخيرة انطلاقا من سنة 1992 - السنة التي تم فيها ، إعادة هيكلة التعليم الثانوي ، والتحاق المستشارون الرئيسيون للتوجيه بالثانويات .

هذا التناول الذي نتعرض له محاولين الإلمام بقضية التوجيه ، سواء في جانبها الرسمي، أو كما أفرزه الواقع الفعلي ، كنشاط إجرائي منظم في الهيئة المدرسية .

4 - مفهوم التوجيه المدرسي والمهني :

يعرف التوجيه عموما بأنه " مساعدة الفرد على القيام بالاختيار وعلى مواصلة النمو والتطور من أجل تحقيق أهدافه الشخصية إلى أقصى حد يمكن الوصول إليه وذلك عن طريق اختيار أسلوب حياة يرضيه ويتوافق مع مركزه كمواطن في المجتمع " (15).

أي علاقة يقوم فيها الموجه بمساعدة الفرد على النمو بطريقة ايجابية في كل الميادين والاستفادة من جميع إمكانياته واستعداداته في عمليات الاختيار لصياغة خطته المستقبلية وفي تبني أسلوب حياة يتوافق مع واقعه وطموحاته ، ويتمشي مع متطلبات مجتمعه ومن هنا نخلص إلى القول أن :

- ❖ عملية التوجيه تقوم بين طرفين يحتاج أحدهما إلى مساعدة الآخر .
- ❖ إن غاية التوجيه هي إيجاد صلة من التناسق بين مصلحة الفرد ومصالحه الجماعة فالتوجيه على هذا الاعتبار هو مساعدة الفرد على التكيف مع بيئته من خلال فهمه لتلك البيئة ، وفهم قدراته وإمكانياته التي تخول له العيش فيها كأحسن ما يكون (16).

فإذا كان مفهوم التوجيه عموما هو مساعدة الأفراد على التكيف والاندماج والتأثير الإيجابي من أجل الاختيار الحر والمسؤول فما هو مفهوم التوجيه المدرسي والمهني ؟

قبل هذا تجدر بنا الإشارة أننا عند طرحنا لمسألة التوجيه لم نقم بالفصل بين التوجيه المدرسي الذي يقع داخل المدرسة والذي يعرف بأنه " المساعدة لاختيار الأقسام الدراسية ، واختيار نوع من الدراسة التي تتفق وميول الشخص وقدراته وتحصيله " (17). وبين التوجيه المهني الذي يقع خارج المدرسة ويعرف بأنه " عملية مساعدة الأفراد في فهم قدراتهم وميولهم في اختيار الحرفة الملائمة لها والالتحاق بها والنقد فيها " (18). وهذا للاعتبارات التالية :

- أولا : لكون المدرسة تعد حاليا الممر الإجباري لكل المهن تقريبا.
- ثانيا : لكون المنظومة التربوية الجزائرية ، لم يعرف فيها التوجيه فصلا ولا تفرقا، سواء في التطبيق الإجرائي الميداني أو النصوص الرسمية المقننة له خاصة مع ما جاء في (أمرية 16 أبريل 1976) فقد حددت تسمية الباب الخاص بالتوجيه " التوجيه المدرسي والمهني " .

وبذلك " يأخذ التوجيه مفهوما واسعا فيشمل كل ما من شأنه أن يساعد التلميذ على اختيار ما يعترضه من عقبات قد تعوقه عن مواصلة التقدم " (19) في حياته المدرسية كمرحلة أولى ، وحياته المهنة والاجتماعية كمرحلة ثانية مستمرة ، بتدعيم

معارفه الأولية (أي للتلميذ) ، وإكسابه معارفا جديدة تشمل كل أوجه الممارسات الآنية والمستقبلية ، سواء فيما يتعلق بالدراسة ، التكوين والمهن والحياة عموما ، بالإرشاد والمؤانسة والمحاورة الحرة التي يتم أثناءها التداعي الحر للأفكار بين الموجه والتلميذ لإعادة بناء تلك الأفكار ، وتعديلها في ما يتوافق مع الإمكانيات ، الآفاق والتطلعات، والاتجاهات الفردية والاجتماعية .

وهكذا يبقى التوجيه المدرسي والمهني لصيقا ووفيا للمعنى العام القائم على المساعدة التي تقدم للفرد ، وهي مساعدة منظمة واعية ، تسمح للشخص (التلميذ) من اختيار نوع الدراسة التي تلائم ، وتناسب ميوله وقدراته وتحقق رغباته ، وتمكنه من التنسيق بين حياته الدراسية والمهنية ، وتحديد اختياراته المستقبلية من خلال :

- تقديم المعلومات الضرورية لمساعدته على التكيف مع بيئته .
- مساعدته على التخطيط لحياته الدراسية .
- مساعدته على اختيار مهنة مناسبة بعد انتهاء الدراسة .

أما عن مفهوم التوجيه في المدرسة الجزائرية ، فمهمته الأساسية ، كانت ضرورة تحقيق التوازن بين النظام التربوي ومشروع المجتمع ككل ، بالإضافة والتأكيد على صفة المواطنة للفرد (التلميذ) ، دون إيلاء الاهتمام لخصوصياته الذاتية من قدرات ، ميول ، واستعدادات تضمن حقه في الاختيار المسؤول حيث كان " التوجيه المدرسي والمهني هو الذي يتحمل مسؤولية السعي إلى ملائمة النشاط التربوي مع القدرة الذاتية للتلاميذ وإعطاء الفعالية المنشودة ، الذي سينمو فيه المواطن الذي تم تكوينه " (20).

أما الآن ، فقد تطور التوجيه وأصبح يستوحي مفهومه من المعنى العام القائم على المساعدة والاهتمام بالجانب النفسي والتربوي للوصول إلى أحسن القرارات وبلوغ توافق الفرد مع نفسه واختيار أفضل البدائل المتاحة له بناء على وعيه ،

بمتطلبات البيئة الاجتماعية وتقييمه لذاته وقدراته وإمكانياته الواقعية وعلى هذا الأساس أصبح ينظر للتوجيه في النظام التعليمي على أنه " تلك العملية البسيكوبيداغوجية ، التي تسمح للنشء بإيجاد المسلك الذي يسمح بالفتح ، وتحقيق مشروعه الفردي وإيجاد نوع من التوافق " (21) .

5 - أهداف التوجيه المدرسي والمهني :

1.5 - أهداف التوجيه عامة :

تركزت أهداف التوجيه أساسا على تحقيق حاجات الفرد والوصول به للتعرف على نفسه وفتح شخصيته وتحمل مسؤولية اختياراته واتخاذ قراراته بكل حرية :

- بمساعدته على تقييم نفسه وتقييم الفرص المتاحة أمامه .
- زيادة قدرته على القيام بالاختيار وفقا لقدراته وإمكانياته واستعداداته .
- تقبله لنتائج اختياراته وما يترتب عليها من التزامات ومسؤوليات .
- التعرف على وسائل تحقيق الاختيارات ووضعها موضع التنفيذ .

أي القيام بمجموع النشاطات التي تساعد الفرد على تحقيق ذاته (22) . ولكن هل الفرد يعد المحور الوحيد لأهداف التوجيه ؟

إن الخبرات التي يكتسبها الفرد ، لا يمكن أن تتخذ دلالتها الاجتماعية إلا إذا تقاسمها مع غيره من الأفراد المكونين للمجتمع " فالتكوين النفسي للذات يشق أهميته النهائية من دلالاته الاجتماعية " (23) وبذلك يصبح الفرد في علاقته بالمجتمع المحور الأساسي لتحقيق أهداف التوجيه .

فتحقيق حاجات الفرد تعد طرفا لمعادلة لا تتحقق إلا ضمن تحقيق حاجات المجتمع حيث " ينبغي على الموجه - في نفس الوقت - دفع مجموع الأطفال في نفس السن ، إلى أن يتوزعوا حسب ما تقتضيه تقريبا حاجات البلاد وترك كلا منهم حرا في

اختياره " (24).

والتوجيه في هذه الحالة الثنائية بين تكوين استقلالية الفرد ، وتحقيق متطلبات المجتمع، يظهر عمق أهدافه ، باعتباره خدمة منظمة تطبق على المجال التعليمي على أساس أن هذا الأخير هو مجال من أكثر المجالات تنظيما ، إذ في المدرسة يتم مساعدة " كل تلميذ على الاهتمام إلى أنواع الحياة الأكثر ملائمة لقدراته وشعوره وحاجاته وضمن هذا الوضع له عن طريق برامج تربوية مثمرة " (25) وكل تلك الخدمات المدرسية تهدف إلى تنمية استعدادات الناشئين لحل مشاكلهم الشخصية والقيام بممارسة الاختيارات ، والتدريب على صنع القرارات التي يجب عليهم مواجهتها أثناء مراحل نضجهم ، وتعريفهم ، بما لديهم من قدرات وبما يتوافر في البيئة من إمكانيات وفرص ، وكيفية الاستفادة منها لضمان أحسن مستقبل مهني واجتماعي.

وبذلك يصبح من أهم أهداف التوجيه " في مستوى الفرد حرية الاختيار وفي مستوى المجتمع توزيع التلاميذ على شعب التعليم ، بما يتماشى وحاجات المجتمع من اختصاصات " (26).

واحترام هذين المستويين هو ما يجعل عملية التوجيه المدرسي والمهني دقيقة وفعالة ، ما يفرض على الموجه مجهودا متواصلا حتى يتم بلوغ هذين المبدئين ، والإخلال بأحدهما لا بد أن يعود بالضرر على الأفراد وعلى المجتمع في كليته . ذلك أن التوجيه المدرسي والمهني يعد " آلية بيداغوجية يتفاعل مع عناصر ومتغيرات عديدة في العملية التربوية ليعطي لها الديناميكية والدافعية الضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة تربويا واجتماعيا " (27).

5.2. أهداف التوجيه في النصوص الرسمية الجزائرية :

من الأهداف التي سطرت للتوجيه المدرسي والمهني في المنظومة التربوية الجزائرية ما تحدد في أمرية 16 أفريل 1976 وجاءت كالآتي: (28)

- 1- ضبط الإجراءات التي يتم بها فحص مؤهلات التلاميذ لمعرفةهم .
- 2- تنظيم اجتماعات إعلامية حول الدراسات ومختلف المهن وإجراء الفحوص النفسانية والمحادثات التي تتيح اكتشاف مؤهلات التلاميذ.
- 3- متابعة تطور التلاميذ خلال دراستهم .
- 4- المساهمة في إدماج التلاميذ في الوسط المهني.

إن ما يمكن أن نلاحظه على هذه الأهداف أنها شهدت مستوى من التداخل بين النشاط والوسيلة وبين الهدف ، حيث نسجل الإشارة الصريحة لنوع النشاط ، كنشاط الإعلام وكيفية تقديمه، وتقويم نتائج التلاميذ ، ومتابعتهم النفسية ، واقتراح طرق توجيههم ، وبالتالي هذه العناصر المذكورة في الأمرية ، لا تؤخذ كأهداف ، بل تؤخذ في السياق العام كنشاطات مبرمجة في إطار المحاور الثلاثة (التوجيه ، الإعلام ، التقويم) والتي تعتبر "الإجراءات العملية والأساليب الفنية المتخذة كطرق منظمة تساعد على تقييم الفرد وبالتالي على تكيفه" (29).

فليست هذه الأهداف إذن ، أهدافا للتوجيه واضحة المعالم ، لأنها وإن عملت - أي هذه الأهداف المسطرة - للسعي لتلبية حاجات المجتمع من اليد العاملة المؤهلة ، لاستخدامها ، كما يبدو في العنصر الأخير وهو " المساهمة في إدماج التلاميذ في الوسط المهني " فإنها لغت طرفا هاما ، يقوم عليه التوجيه وهو مسؤولية الأفراد في اتخاذ قراراتهم دون إكراه .

لأن هدف التوجيه في جوهره يسعى من أجل " تسهيل التفتح الكامل لشخصية التلاميذ في كل مظاهرها بالتفتيش عن نوع التعليم ، وفي النهاية عن المهنة الأكثر ملائمة لقدراتهم . وهكذا يتوق التوجيه إلى تأمين أفضل مستقبل مادي ومعنوي لهؤلاء التلاميذ ووضعهم في المكان الذي يتمكنون انطلاقا منه خدمة مجتمعهم على الشكل الأفضل". (30) فأهداف التوجيه في الأمرية ، التي نحن بصدد مناقشتها ، دعت إلى

ضبط الإجراءات ، تنظيم الاجتماعات ، إجراء الفحوص ، اكتشاف المؤهلات ، متابعة تطور التلاميذ ، واقتراح طرق توجيههم ، دون إعطاء فرصة لهؤلاء التلاميذ للتعرف على أنفسهم ، واتخاذ قراراتهم بصفة مستقلة وبذلك فإننا نستنتج أن هذه الأهداف أدت إلى إلغاء وإفقاد عملية التوجيه شرطها الأساسي الذي هو حرية اختيار الأفراد لمستقبلهم . الأمر الذي عملت على تداركه المصالح الوصية عن التوجيه في الجزائر ، خاصة مع الفترة الأخيرة ، من خلال تجديد المفاهيم التي تناولت أسسه ، أهدافه ووسائله، لبلوغ ما اصطلح على تسميته بتربية الاختيارات، لتحقيق المشروع الشخصي، المستقبلي للتلميذ وأيضاً لضمان أحسن استغلال واستثمار للطاقات الفردية المدعومة بحرية الاختيار وروح المسؤولية ودمجها بصفة موضوعية ، ومدروسة وعقلانية في المجتمع . لأن التوجيه في جوهره ينطلق من " مساعدة الفرد في فهم حاضره وإعداده لمستقبله بهدف وضعه في مكانه المناسب له وللمجتمع ومساعدته في تحقيق التوافق الشخصي والتربوي والمهني لتحقيق حياة سعيدة " . (31)

6. أساليب التوجيه :

تستخدم هذه الأساليب في إطار برنامج النشاطات التقديرية المقررة من مديرية التكوين والتوجيه والاتصال بوزارة التربية الوطنية ، هذه النشاطات الخاصة تترجم في الواقع التربوي من خلال - كما سبق وذكرنا - المحاور الثلاثة التالية (التوجيه ، الإعلام والتقويم) في إطار ما يسمى بالمتابعة المستمرة التي تعتبر عملية شاملة وكعملية مد وجزر تتداخل فيها مستويات التفاعل وتشمل بناء المشروع الشخصي للتلميذ وبالتالي الوصول إلى تحقيق المشروع التربوي الذي من أسس مبادئه إخراج الرجل والعنصر الصالح للمجتمع من خلال " تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة ، واكتساب المعارف العامة والعلمية والتكنولوجية " . (32)

محوري الإعلام والتقويم ضمن العملية الشاملة للتوجيه المدرسي والمهني .

التوجيه :

في هذا المحور أو البند ضمن عملية التوجيه المدرسي والمهني الشاملة يبدو المشكل التوزيعي ضمن محور توجيه التلاميذ نحو الجذوع المشتركة ، ومختلف الشعب والتخصصات الذي كثيرا ما استهجنه بعض المهتمون بقضايا التربية والتعليم ببلادنا وأعابوا مصالحي التوجيه عليه باعتباره توجيها يعتمد على القياسات الكمية وتوزيعها أليا للتلاميذ دون الأخذ في الحسبان قدراتهم ولا رغباتهم فمما لاحظوه أن هناك "عملية توزيعية للتلاميذ... وهذا يعني إهمال الأسس التربوية والتقنية في عملية التوجيه التربوي"⁽³³⁾ كما أن " من بين ما يجب الاهتمام به ، التوجيه المدرسي لأنه لم يتطور تطورا يؤهله لأن يلعب الدور الإيجابي إذ يبقى في غالب الأحيان يهتم باختيار وانتقاء بعض التلاميذ وإبعاد بعضهم الآخر ولا يؤدي إلى الكشف عن الدراسة الملائمة للتلاميذ في كثير من الأحيان ، فنصف عدد تلاميذ الطور الثانوي أو أكثر لا ينجحون ويتركون الدراسة في منتصف الطريق... وهذا يدل على وجود مشكلة في التوجيه"⁽³⁴⁾ .

أما نحن باعتبارنا عايشنا واقع التوجيه ومارسنا نشاطاته فعليا ، فنسمي هذا

الشكل التوزيعي بتقدير الأفواج التربوية أو تقدير الخريطة المدرسية .

هذا التقدير الذي لا يمكن أن يكون دقيقا دقة كاملة ، بل نسبيا ، لأن هذا التقدير تتحكم فيه اعتبارات تطرح نفسها من خلال المجال غير الرسمي، فمثلا الأساتذة أثناء مجالس الأقسام يمارسون سطوتهم المهنية والعاطفية من أجل التدخل لتوجيه تلميذ ما ، نحو دائما فرع علوم وحتى وإن كان هذا الأستاذ ، أستاذا لمادة الأدب العربي مثلا ، ثم أن الأستاذ الذي يدرس الرياضيات أو مادة التربية التكنولوجية يحتج بشدة في توجيه التلاميذ نحو الجذع المشترك ، تكنولوجيا ، كحالة أستاذ الملمح التربوي لابنه يدل على توجيه نحو جذع مشترك تكنولوجيا. وعملنا باعتبارنا نمارس نشاط التوجيه على

استثارته خلال انعقاد المجلس لنعرف درجة رفضه بأن اتخذنا قرار التوجيه نحو الجذع المذكور فأقسم أن ابنه لن يوجه إليه وهدد بأن يتوجه إلى مديرية التربية للشكوى والاحتجاج.

هذا الشأن لأستاذ يدرس مادة التكنولوجيا ، فما هو حال باقي الأساتذة عندما يتم توجيه تلميذ قد يكون ، ابنا ، أو تلميذا مفضلا ومحبويا أو تلميذا لديه معه علاقة مهما كان شكلها، قرابة ، جوار، وكأن يقول الأساتذة نحن في قطاع التربية ولا تقدم لنا الخدمات مثلما تقدم في قطاعات أخرى ، فما هي إذن ، امتيازاتنا كوننا من أهل القطاع - أي قطاع التربية والتعليم - ؟ فالتوجيه نحو فرع العلوم يعد خدمة جلييلة وامتياز .

أما القنوات غير الرسمية الأخرى ، فتتمثل في أصحاب النفوذ الذين يمارسون التوجيه خارج المجالس القانونية ويتوجهون رأسا لأصحاب القرارات الفعلية في مديرية التربية ، ليجدوا لهم صيغا قانونية أو حتى غير قانونية ، وتظهر خاصة مع عملية الطعون وهنا يظهر عصب مشكلة التوجيه ، فهل المشكل يعود للأساتذ الذي يدرس مادة اللغة العربية أو الرياضيات والتكنولوجيا ؟ أم للولي صاحب النفوذ أو الذي ليس له نفوذ ؟ أم يعود السبب إلى الذهنيات والعقليات المختلفة التي يشملها وعي واحد يتمركز أساسا حول تفضيل فرع العلوم عن سائر الفروع الدراسية ؟

وحتى دون هذه الاعتبارات أو تلك ، فإن إشكالية التوزيع والتوزيع كما هو شائع ليست إشكالية تخص المنظومة التربوية الجزائرية لوحدها " إن مسألة العمل على التوافق بين عناصر الثلاثية المتكونة من قدرات التلاميذ ورغباتهم ومتطلبات الخريطة المدرسية تعد مسألة شائكة قائمة في جميع المنظومة التربوية العالمية ويزيد من حدتها في بلادنا المردود الضعيف للنتائج المدرسية للتلاميذ ، الأمر الذي يفرض في عدد من الحالات توزيع التلاميذ على الشعب لا توجيههم " (35).

فسيرورة هذا النشاط من جملة نشاطات التوجيه المدرسي والمهني لا تمر بصور اعتباطية " فليست عملية التوجيه مجرد توزيع آلي للتلاميذ على مختلف شعب التعليم ... بل تتطلب دراسة متمعنة في رغبات التلاميذ وقدراتهم الفعلية بالاستناد إلى نتائجهم من خلال الملمح الدراسي المستخلص منها وفي اقتراحات الأساتذة والإمكانيات التي يوفرها التنظيم التربوي " (36) .

وتمر عبر فترات تقسم طيلة السنة الدراسية وعبر قنوات رسمية تتعقد فيها أعمال التوجيه والمتمثلة في :

مجالس الأقسام ، مجلس القبول والتوجيه ولجنة الطعن .

أ - مجالس الأقسام : (37)

يندرج مجلس الأقسام في قائمة المجالس البيداغوجية ، وينعقد أربع مرات خلال السنة الدراسية في الحالة العادية ويعقد اجتماعه الأول في بداية السنة الدراسية ، على أن تعقد الاجتماعات الثلاثة الباقية في آخر كل فصل دراسي ، وتناقش في هذه المجالس كل القضايا المتعلقة بمصير التلاميذ كما يلي :

- دراسة كل المسائل التي لها علاقة بالحياة في القسم .
- التشاور حول المقاييس والكيفيات ، لتقييم عمل التلميذ وتقديره .
- القيام بالحصيلة الإجمالية للقسم ودراسة النتائج التي يتحصل عليها كل تلميذ .
- النظر عند الاقتضاء في الالتماسات المرفوعة من طرف التلاميذ وأوليائهم والمتعلقة بالقرارات التي انجرت عنها .

- دراسة القرارات المتعلقة بمصير التلاميذ من حيث المزاولة الدراسية وتمثيل في القبول إلى القسم الأعلى ، تكرار السنة ، التوجيه ، مراجعة التوجيه ، الفصل ... وبعد الانتهاء من أعمال مجلس الأقسام للثلاثي الأول والثاني ، يتم عقد مجلس التوجيه المسبق الأول ثم الثاني لدراسة اقتراحات التوجيه الأول ، مع مدير

المؤسسة ، مستشار التوجيه المكلف بالمقاطعة (38)، والأساتذة رؤساء الأقسام، ويتم العمل على مناقشة رغبات التلاميذ الأولية ورصد ملمحهم التربوي وتحديد اقتراحات الأساتذة ، سعيا لتجسيد مقاييس التوجيه المعتمدة حسب النصوص الرسمية (39) .

ب - مجلس القبول والتوجيه النهائي

يجتمع مجلس القبول والتوجيه (40) برئاسة مدير التربية أو ممثلا عنه مع باقي الأعضاء، بعد الانتهاء من اختبارات الفصل الثالث وانعقاد مجالس الأقسام بالنسبة لتلاميذ الجدوع المشتركة ، وبعد الانتهاء من امتحان شهادة التعليم الأساسي بالنسبة لتلاميذ التاسعة أساسي ، وتخضع مداورات مجلس القبول والتوجيه للسرية التامة . وتسجل قراراته في محاضر خاصة تسلم نسخة (لمديرية التربية ، مركز التوجيه المدرسي والمهني. والمؤسسات التعليمية لكل مقاطعة تربوية) .

وتتمثل مهام مجلس القبول والتوجيه في :

1. دراسة اقتراحات مجالس الأقسام فيما يتعلق بتقويم وتوجيه التلاميذ.
2. أخذ القرار النهائي في قبول وتوجيه التلاميذ.
3. أخذ القرار بإعادة السنة أو الفصل .
4. تكون قرارات مجلس القبول والتوجيه نافذة سواء في المؤسسة الأصلية أو في أية مؤسسة ينتقل إليها التلميذ.
5. يحتفظ الأولياء بحق الطعن في قرارات المجلس في حالات محددة ومبررة .

ج - الطعن في التوجيه :

الطعن هو مراجعة قرارات اتخذت أثناء مداورات مجلس القبول والتوجيه . كما يعتبر الطعن النشاط الذي يتم من خلاله تدارك نقائص عمليات القبول والتوجيه في

نهاية السنة الدراسية ويوجه الطلب إلى مدير الثانوية بالنسبة لتلاميذ الجذوع المشتركة ومدير الإكمالية بالنسبة لتلاميذ السنة التاسعة أساسي مع بداية كل دخول مدرسي ، ليتم دراسة هذه الطلبات على أساس الطلبات المؤسسة وغير المؤسسة أي الطلبات التي تستوفي الشروط حتى يتم البث فيها خلال انعقاد اجتماعات اللجنة الولائية للطعن والمكونة من :

- مفتش الأكاديمية أو مدير التربية ، أو ممثلاً عنه (رئيساً).
- مدير (ة) مركز التوجيه المدرسي والمهني.
- مديري مؤسسات التعليم الثانوي (تعليم عام وتعليم تقني) .
- مديري مؤسسات التعليم الإكمالي.
- ممثل لجمعيات أولياء التلاميذ.

1 - شروط طلب الطعن :

- يتم تصنيف طلبات الطعن على أساس المقاييس والمعايير المعتمدة ليصبح طلب الطعن مؤسسا يتطلب الآتي :
- خطأ في نقل العلامات (41).
 - خطأ في حساب معدل التقويم المستمر أو في معدل شهادة التعليم الأساسي أو في معدل القبول .
 - إعاقة جسدية أو مرض مزمن لا يتناسب مع الشعبة الموجه إليها.
 - الفصل عن الدراسة في المرحلة الإلزامية .

وقد تغيرت هذه الشروط والمقاييس المعتمدة وتحددت في العناصر الثلاثة الآتية (42) :

- خطأ في حساب المعدل (معدل المادة ، المعدل العام ...).

- خطأ في حساب معدل بعض المواد التي يرى مجلس الأساتذة أنها أساسية في عملية التوجيه .
- إذا لم يتم احترام رغبة التلميذ إذا كان من بين التلاميذ الأوائل .

نلاحظ من خلال هذه الشروط أنها تركزت في مجملها على النتائج الدراسية للتلميذ .بينما تم إلغاء العنصر الخاص بالمرض المزمن والإعاقة الجسدية ، ورغم هذا بقي معمولا به وتستغله لجنة الطعن ليتم إعادة توجيه بعض التلاميذ ، من جذع مشترك تكنولوجيا تحديدا ، بملفات طبية صورية باستثناء بعض حالات التلاميذ المرضى فعلا، وهذه الفئة المحظوظة التي يتم إعادة توجيهها تكون مارست ضغطا ما ، من جهة ما . أما العنصر الذي تم استحداثه فهو احترام رغبة التلاميذ بعد ترتيبهم الإستهقائي في كل قطاع تربوي بسنة 20% لتلاميذ السنة التاسعة أساسي و10% لتلاميذ السنة الأولى ثانوي ليتم طرح تساؤلنا عن مصير رغبة 80% و90% من التلاميذ ؟

هذه النسبة المرتفعة التي تفتح الباب واسعا أمام طلبات إعادة توجيه هذا العنصر الذي لم يتم تناوله وتقنينه بصيغ قانونية في النصوص الرسمية ، بل بقي خاضعا لاجتهادات شخصية بعيدة عن جادة الصواب في الكثير من الأحيان . ومن هنا فهذه المقاييس والشروط الخاصة بالطعن وإن عملت على تنظيم العملية والمحافظة على التنظيم التربوي والخريطة المدرسية والسعي لتوازن الأفرج التربوية .

فإنها فتحت المجال أمام التحايل على هذه الشروط أو حتى تجاوزها بتغيير الشعب والتخصصات ، دون الرجوع أصلا لإجراءات الطعن .

وتبقى مصالح التوجيه ، المتحملة لأعباء الأعمال التقنية المستهدفة الأساسية ، رغم أنها هيئة استشارية وليست لها صلاحية اتخاذ القرارات ، لهجومات الأولياء الذين تعتبر انفعالاتهم مبررة لأن الأمر يتعلق بمصير أبنائهم .

وأمام وطأة إلزامات الجهات الوصية المتعددة، وبين تعسف أصحاب القرار الفعليون الذين يفقدون التوجيه أهميته ويفرغونه من محتواه بتصرفات غير مسؤولة . وبين رغبة الأولياء في توجيه أبنائهم إلى فرع العلوم يخضع التوجيه المدرسي والمهني - بين هذه وتلك - لقوة أخرى تتبلور في الوعي الاجتماعي الراض لأنواع الدراسة ما عدا الفروع العلمية لأن : " الرأي الذي تكون حول هذه الشعب والمبالغة في أهميتها جعل التلاميذ ينظرون إليها كأنها نوع من التعليم النخبوي ، ولهذا السبب صارت هذه الشعب مطمحا لأغلبية التلاميذ وإن فقدوا المؤهلات التي تمكنهم من متابعة دراستهم بها وترى الأولياء يلحون كي يوجه أبنائهم ولو أدى الأمر إلى أن يعيد أبنائهم السنة الدراسية" . (43)

هذا من واقع التوجيه وواقع التربية والتعليم عموما ، فهل هذا الواقع الذي رصدنا فيه خطوات التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر مازال يعطينا فرصة الحديث عن فشل التوجيه وتورطه ؟ أم هناك محددات أخرى يجدر بالباحثين والمهتمين بقضايا التربية أن يعيدوا البحث عنها وضبطها ليهنأ التوجيه المدرسي والمهني قليلا من اتهامه المستمر في كون مصالحه هي المسؤولية الأبدية عن تدني المستوى التعليمي للتلاميذ في مؤسساتنا التربوية ؟ فإذا انتهى الحديث عن هذا ، فلن ننتهي عن ضرورة التأكيد على أهمية التوجيه كعملية منظمة هادفة وشاملة ، تتابع مدخلات التعليم في أهم المحطات وطيلة الحياة الدراسية بمختلف الوسائل والأساليب ، فالتوجيه المدرسي والمهني يجعل حل التناقض بين مختلف العناصر ، رغبة لتلميذ ، قدراته ورغبة الأولياء ... أي المطلب النفسي والاجتماعي والتربوي والاقتصادي أهم أهدافه من أجل الوصول إلى التوافق والتوازن بين متطلبات الفرد واحتياجات المجتمع.

الهوامش :

- 1 - رمضان محمد القذافي ، التوجيه والإرشاد النفسي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 8 .
- 2 - نفس المرجع السابق ، ص 8 .
- 3 - حمدي مصطفى المعاز ، وظائف الإدارة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 ، ص 221 .
- 4 - صلاح لعرب عبد الجواد ، اتجاهات جديدة في التربية الصناعية ، دار المعارف ، مصر ، 1962 ، ص 161 .
- 5 - صالح عبد العزيز ، التربية الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1969 ، ص 304 .
- 6 - Université de la formation continue, Evolution des métiers, le guide des métiers. Alger, 1991,P.5 .
- 7 - محمد جمال صقر ، اتجاهات في التربية الحديثة ، دار المعارف ، مصر ، 1958 ، ص 38 .
- 8 - محمد أرزقي أبركان ، التسرب ، عوامله ، نتائجه ، طرق علاجه ، علم النفس وقضايا المجتمع الحديث ، الجزء الأول ، عروض الأيام الوطنية الثالثة لعلم النفس وعلوم التربية 25 - 27 ماي 1998 ، ص 337 .
- 9 - Roger Gal, L'orientation scolaire, Paris ، P.U.F, 1955, P.13.
- 10 - دونالد ج . مورتنس وآخرون ، التوجيه في المدرسة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1965 ، ص 24 .
- 11 - رمضان محمد القذافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .
- 12 - صالحة سنقر ، تطوير التوجيه التربوي ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1980 ، ص 11 .
- 13 - الحبيب عمار ، الحبيب صدام ، بقاسم بن سالم ، " التوجيه المدرسي في التعليم الثانوي ، القسم الأول " ، المجلة التونسية للعلوم والتربية ، السنة الخامسة ، عدد 817 ، جويلية 1978 ، ص 12 .

- 14 - النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، تنظيم التربية والتكوين في الجزائر - الأمر رقم 35 - 76 المؤرخ في 16 أبريل 1976, عدد خاص ,الجزائر 1995 ص 32.
- 15 - رمضان محمد القذافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .
- 16 - الحبيب عمار ، الحبيب صدام ، بقاسم بن سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .
- 17 - رسمية علي خليل ، الإرشاد النفسي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1968 ، ص 05 .
- 18 - صلاح لعرب عبد الجواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 161 .
- 19 - الحبيب عمار ، الحبيب صدام ، بقاسم بن سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .
- 20 - النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .
- 21 - عاشور سغواني ، " من قضايا التوجيه المرتبطة بالتعليم الثانوي التقني " ، رابطة الإعلام والتوجيه المدرسي، العدد الأول ، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال ، 1995 ، ص 3.
- 22 - رمضان محمد القذافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .
- 23 - دونالد ، ج مورتسن وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 340
- 24 - الحبيب عمار ، الحبيب صدام ، بقاسم بن سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .
- 25 - دونالد ، ج مورتسن وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 24
- 26 - الحبيب عمار ، الحبيب صدام ، بقاسم بن سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 20
- 27 - خالد عبد السلام ، " طبيعة التوجيه المدرسي والمهني وعقباته الميدانية " مجلة الرواسي، عدد 13 ، السنة السادسة ، مارس - أبريل 1996, ص 12.
- 28 - النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.
- 29 - دونالد ، ج مورتسن وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.
- 30 - وهبة نخلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.
- 31 - حامد عبد السلام زهران ، لتوجيه والإرشاد النفسي ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1980 ، ص 09 .
- 32 - النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية ، مرجع سبق ذكره ، المادة الثانية ، ص 22 .
- 33 - شباح أحمد ، التوجيه المدرسي في الجزائر : وضعيته وآثاره على تلاميذ الشعب التقنية في التعليم الثانوي ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ،معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر ، أكتوبر 1985 ، ص . 07 .

- 34 - برو محمد ، أثر التوجيه المدرسي على التحصيل الدراسي في الشعبة الأدبية ، رسالة لنيل درجة ماجستير ، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الجزائر ، 1992-1993 ، ص . 01 .
- 35 - المنشور الوزاري رقم 018 /م.ت.ا/ 94 المؤرخ في 30/10/1994 المتعلق بإجراءات خاصة بتوجيه التلاميذ.
- 36 - المنشور الوزاري رقم 001 /م.ت.ا/ 91 المؤرخ في 05/01/1991 المتعلق بإجراءات القبول والتوجيه بعد السنة التاسعة.
- 37 - القرار الوزاري رقم 157 المؤرخ في 26/02/1991 المتضمن إنشاء مجالس الأقسام وتنظيمها وعملها في المدارس الأساسية ومؤسسات التعليم الثانوي .
- 38 - كل ولاية لها تقسيم تربوي ، حيث تعتبر كل ثانوية بالإكماليات التابعة لها قطاعا تربويا ، وحسب عدد الثانويات يكون عدد المقاطعات التربوية في الولاية .
- 39 - أنظر المنشور الوزاري رقم 101 / 124 المؤرخ في 08/04/1992 المتضمن مقاييس التوجيه .
- 40 - أنظر القرار الوزاري رقم 96 / المؤرخ في 24/05/1992 المتضمن إنشاء مجلس القبول والتوجيه في السنة الثانية ثانوي .
- 41 - المنشور الوزاري رقم 215 /6.2.0/ 00 المؤرخ في 02 ماي 2000 المتضمن إعادة تنظيم إجراءات عملية الطعن.
- 42 - المنشور الوزاري رقم 137 /6.2.0/ 00 المؤرخ في 02 ماي 2000 المتضمن إعادة تنظيم عملية الطعن.
- 43 - محي الدين عزوز ، " تقويم تدريس العلوم للمعاهد الثانوية التونسية ، منزله العلوم الصحيحة والعلوم التجريبية في النظام التربوي التونسي ، المعهد القومي لعلوم التربية ، وقائع الملتقى المنظم بتونس من 17 إلى 19 ديسمبر 1984 ، أفريل 1986 ، ص .124 .